



عمال على خط التجميع في مصنع أحذية «هواجيان» في مدينة دوكم، إثيوبيا.

نهضة الاستثمار

وينجي شن، ديفيد دولار، هيواي تانغ

١,٢٥ دولارا يوميا). ولكن بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١١، انخفض الفقر عشر نقاط مئوية. وينبغي مواصلة النمو لزيادة تخفيض الفقر، ويمكن أن يساعد وجود تدفق مطرد من الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق هذا الهدف.

وقد حظي جزء من هذه النهضة الاستثمارية باهتمام كبير مؤخرا، وهو الاستثمار الصيني المباشر في إفريقيا؛ إذ أصبحت الصين الشريك التجاري الرئيسي لإفريقيا وأدى الطلب الصيني إلى زيادة حجم الصادرات الإفريقية وإيرادات التصدير. بل إن كثيرا من المراقبين يفترضون أن الصين أصبحت المستثمر المهيمن في إفريقيا. وقد أقيمت بالفعل بعض الاستثمارات البارزة الكبيرة في الموارد الطبيعية، بما في ذلك ما أقيم في بعض البلدان ذات السجل الضعيف في مجال الحوكمة — مثل حصص النفط والغاز التي اشترتها شركة سينوبك في أنغولا، ومنجم حديد سيكومينز في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستثمارات شركة تشاينالكو للتعدين في غينيا. ولكن في الواقع، ورغم كون الصين مستثمر مهم في إفريقيا ومن المرجح أن تظل كذلك، فهي لم تصل إلى درجة المستثمر المهيمن — سواء في قطاع الموارد الطبيعية أو غيره من القطاعات. وبالإضافة إلى ذلك، ليس من الواضح ما يحمله تباطؤ النمو مؤخرا في الصين بالنسبة لإفريقيا.

النمو الاقتصادي في إفريقيا على مدار الخمسة عشر عاما الماضية وزاد إلى حد كبير ما تتلقاه القارة من استثمار أجنبي مباشر مقارنة بما سبق. ومن شبه المؤكد أن كل تطور يساهم بدور في تحقيق التطور الآخر.

وقد قام متوسط الاقتصادات الإفريقية بتحسين مؤسساتها وسياساتها — بإجراء تغييرات لا تقتصر على تحقيق نمو أفضل وأكثر إنتاجية، بل تؤدي أيضا إلى جذب المزيد من الاستثمار المحلي والأجنبي. وفي نفس الوقت، هناك من الأدلة ما يشير إلى انتقال الآثار الإيجابية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي ينطوي على حصص ملكية في المؤسسات، إلى الاقتصادات المتلقية عن طريق توفير التكنولوجيا والإدارة والاتصال بسلاسل القيمة المضافة العالمية التي يتوقع أن تحقق نموا اقتصاديا أسرع في إفريقيا. ويكتسب تسارع النمو أهمية في إفريقيا لأن زيادة النمو في العقد الماضي أدت إلى أفضل تقدم على مستوى القارة منذ ما قبل عام ١٩٩٠ فيما يتصل بالحد من الفقر. وبين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢، استقر معدل الفقر في إفريقيا جنوب الصحراء عند نسبة ٥٧٪ من السكان (يعيشون تحت خط الفقر الذي حدده البنك الدولي بمقدار

الصين بلد مهم لزيادة الاستثمار الأجنبي في إفريقيا، ولكن دورها غير طاع

تسارع

عليها الجميع. واستنادا إلى وصف الاستثمار المقام في الخارج، قمنا بتصنيف المشروعات إلى ٢٥ صناعة تغطي كل قطاعات الاقتصاد — قطاع العمليات الأولية أو المتعلقة بالمواد الخام؛ وقطاع ثانوي أو متعلق بمعالجة المواد الخام؛ وقطاع ثالث أو متعلق بالخدمات. ويتيح توزيع المشروعات عبر البلدان والقطاعات لمحة عامة عن استثمارات القطاع الخاص الصيني في إفريقيا.

ومن بين هذه البيانات تبرز على الفور أمورًا تتعلق بأرقام الاستثمارات. فالاستثمارات غير مركزة في الموارد الطبيعية. وقطاع الخدمات حصل على معظم أرقام الاستثمارات — مثل فروع البيع أو العمليات التي تقدم المساعدة لقطاعي البناء والنقل. وكانت هناك استثمارات كبيرة أيضا في قطاع التصنيع. ومعظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز في قطاع الخدمات، سواء عالميا أو في إفريقيا، ومن ثم فإن الاستثمار الصيني مطابق للمعتاد. والاستثمار الصيني موزع جيدا في إفريقيا؛ في البلدان الغنية بالموارد مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا، وأيضا في البلدان غير الغنية بالموارد

وينظر بحثنا فيما وراء الصفقات الكبيرة بين مؤسسات الدولة، كالصفقات المذكورة آنفا التي كانت محط الأنظار، للتعرف على حقيقة الاستثمارات الصينية، ولا سيما الخاصة، في إفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الصيني يمكن أن يحقق زيادة كبيرة في إفريقيا، وهو ما يرجع في جانب منه إلى الاتجاهين المتضادين للخصائص الديمغرافية في كل من الصين وإفريقيا.

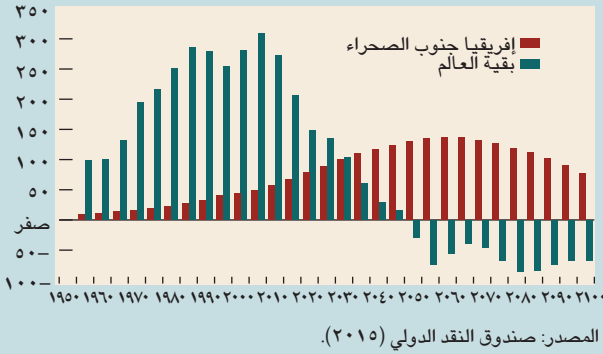
نمو القوى العاملة

مرت الصين بفترة من النمو السريع للقوى العاملة استلزمات منها توفير ٢٠ مليون وظيفة سنويا. غير أن هذه المرحلة انتهت، وبدأ تناقص أعداد السكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة)، مثلما هو الحال في معظم الاقتصادات المتقدمة. ومن جهة أخرى، بحلول عام ٢٠٣٥، سيزداد عدد سكان إفريقيا جنوب الصحراء ممن هم في سن العمل متجاوزا العدد المقابل في بقية بلدان العالم مجتمعة (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥)؛ انظر الرسم البياني (١). وستصبح إفريقيا وجنوب آسيا المصدرين الأساسيين لنمو القوى العاملة في الاقتصاد العالمي، بينما تتناقص القوى العاملة في أنحاء العالم الأخرى. ويعني هذا أن هناك إمكانات كبيرة لتحقيق منفعة متبادلة من الاستثمار الأجنبي الذي يتدفق من الاقتصادات التي تعاني الشيخوخة مثل الصين إلى الاقتصادات الأكثر شبابا وديناميكية في إفريقيا.

وعند استقصاء أوضاع الاستثمار الصيني الأجنبي المباشر (الذي يسميه الصينيون الاستثمار المباشر في الخارج)، استخدمنا بيانات على مستوى الشركات أعدتها وزارة التجارة الصينية. فمن المفترض بالنسبة للشركات الصينية التي تقوم باستثمارات مباشرة في الخارج أن تسجل استثماراتها لدى وزارة التجارة. وتتضمن قاعدة البيانات الناتجة عن هذا التسجيل موقع الشركة في الصين ومجال النشاط الذي تخصص فيه، كما تتضمن البلد الذي يتدفق الاستثمار إليه ووصفا باللغة الصينية للمشروع الاستثماري. غير أن قاعدة البيانات لا تتضمن قيمة الاستثمار. وقد قام حوالي ٢٠٠٠ شركة صينية بالاستثمار في ٤٩ بلدا إفريقيا في الفترة ١٩٩٨-٢٠١٢. وتشير قاعدة البيانات إلى حوالي ٤٠٠٠ استثمار في إفريقيا لأن الشركات غالبا ما يكون لديها أكثر من مشروع واحد. وعادة ما تكون الشركات المستثمرة من القطاع الخاص وأصغر كثيرا من المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة المشاركة في الصفقات الضخمة التي ركز

الرسم البياني ١ نمو أسرع

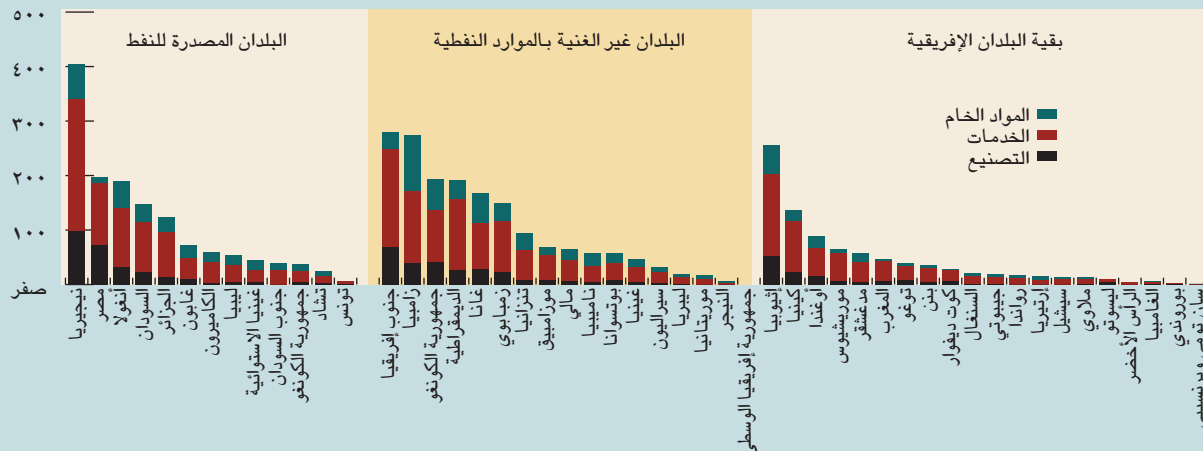
مع تقلص السكان في سن العمل في معظم أنحاء العالم، ستشهد أعدادهم نموا حادا في إفريقيا في العقود القادمة (ملايين السكان بين سن ١٥ و ٦٤)



الرسم البياني ٢

توزيع الاستثمار

الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين موزع بين كثير من البلدان والقطاعات في إفريقيا. (عدد الاستثمارات، ١٩٩٨-٢٠١٢)



الطبيعية مثل إثيوبيا وكينيا وأوغندا (انظر الرسم البياني ٢). وحتى في البلدان الغنية بالموارد، تشكل مشروعات الموارد الطبيعية نسبة صغيرة من كل استثمار.

وقد تساءلنا أيضا ما إذا كانت مستلزمات الإنتاج — مثل الأرض والعمالة ورأس المال — وغيرها من خصائص البلدان تؤثر على عدد وأنواع المشروعات الاستثمارية التي يقيمها المستثمرون الصينيون. فإذا كان الاستثمار الصيني ماثلا للاستثمار الهادف للربح من البلدان الأخرى، ينبغي أن يكون عدد وطبيعة المشروعات مرتبطين بعوامل الإنتاج إلى جانب الخصائص الأخرى التي تتمتع بها البلدان المتلقية. وخلص البحث إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين في إفريقيا أقل انتشارا في القطاعات التي تتطلب عمالة عالية المهارة، ولا يغب عليه الاتجاه إلى البلدان ذات العمالة جيدة التدريب، مما يشير إلى أن المستثمرين الصينيين يهدفون إلى الاستفادة من المميزات التي تنفرد بها هذه البلدان مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة التي تفتقر قوتها العاملة إلى نفس مستوى التدريب. وخلصنا أيضا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين أكثر تركزا في القطاعات كثيفة الاستخدام لرأس المال في البلدان الأكثر افتقارا لرأس المال، مما يشير إلى أهميته كمصدر للتمويل الخارجي في القارة الإفريقية.

وفي تقديرنا المبدئي للاستثمار الصيني في إفريقيا، نظرنا إلى عدد المشروعات الاستثمارية دون النظر في حجم الاستثمار —

لا بد أن يؤدي تباطؤ الاستثمار إلى بعض التداعيات على توظيف العمالة والدخل والاستهلاك

مما قد يفسر السبب في أن استنتاجاتنا عن طبيعة الاستثمارات الصينية لم تؤيد الاعتقاد الشائع بأن الصين أكبر المستثمرين حجما في إفريقيا. ولكن عندما نظرنا إلى الاستثمارات حسب الحجم، وجدنا أيضا أن الصين لا تهيمن على الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا. وباستخدام البيانات الإجمالية الصادرة عن وزارة التجارة بشأن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين (أي قيمة الاستثمار القائم) في البلدان الإفريقية المختلفة، وجدنا أنه لم يتجاوز ٣٪ من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة في نهاية ٢٠١١، حيث كان معظم الاستثمار من مصادر غربية. وبالرغم من أن هذا الرقم قد يبدو صغيرا للكثيرين، فإنه رقم يؤكد مصادر أخرى. فطبقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠١٥)، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد من الصين في إفريقيا ٤,٤٪ من مجموع تدفقات الاستثمار في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ — بزيادة طفيفة عن حصة الصين من الاستثمارات القائمة. وتعتبر بلدان الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها فرنسا والمملكة المتحدة، هي المستثمر الأكبر على الإطلاق في إفريقيا. وللولايات المتحدة استثمارات كبيرة أيضا، وحتى جنوب إفريقيا تستثمر في القارة أكثر مما تستثمر الصين. وبالإضافة إلى ذلك، فمن حيث قيمة الاستثمارات، تخصص الصين استثمارات مباشرة في إفريقيا بقدر ما تفعل البلدان الأخرى. فالمستثمرون الصينيون وغير الصينيين يقبلون على الأسواق الكبيرة والبلدان الغنية بالموارد الطبيعية. وبالتالي، فرغم أن معظم الاستثمارات الصينية تتركز في الخدمات والتصنيع، نجد أنها غالبا ما تكون أصغر من الاستثمارات عالية القيمة المعتادة في الطاقة

والمعادن. كذلك يفضل المستثمرون الغربيون مشروعات الاستثمار عالية التكلفة في مجال الموارد الطبيعية.

وهناك فرق مهم بين الاستثمارات المكلفة التي تقوم بها الصين وتلك التي تقوم بها الشركات الغربية، وهو ما يتعلق بالحوكمة. فالاستثمار الغربي مركز في البلدان الإفريقية التي تتسم بحقوق ملكية أفضل ومستوى أفضل من سيادة القانون. أما الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين فهو لا يهتم بمناخ حقوق الملكية/سيادة القانون، وغالبا ما تكون البلدان المستقرة سياسيا هي المفضلة لتوجيه استثماراتها عالية التكلفة. وهذا الفرق منطقي لأن نسبة كبيرة من الاستثمارات الصينية مرتبطة بصفقات الموارد بين الدول.

تباطؤ النشاط في الصين

تساءل المحللون عما إذا كان تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين مؤخرا، واضطرابات سوق الأسهم في الربع الثاني من عام ٢٠١٥، وانخفاض سعر اليوان في أغسطس ٢٠١٥، قد تنذر بتباطؤ الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين.

والقضية الأساسية في الاقتصاد الصيني هي أنه اعتمد على الصادرات والاستثمارات لفترة بالغة الطول ويمر الآن بمرحلة تحول صعبة نحو نموذج مختلف للنمو. ولأن الصين أكبر مُصدّر في العالم، فليس من الواقعي أن تنمو صادراتها بمعدل أسرع بكثير من نمو التجارة العالمية. وقد كان نمو حجم الصادرات الصينية منخفضا مؤخرا في حدود الرقم الواحد، على غرار معدل نمو التجارة العالمية. وليس هناك مشكلة في القدرة التنافسية الصينية، ولكنها تواجه سوقا عالميا بطئ النمو. ومن المرجح ألا يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى تغيير كبير في الصورة لأن هناك اقتصادات نامية أخرى قد تحذو نفس الحذو.

وقد كانت تدابير التنشيط التي اعتمدها الصين في أعقاب الأزمة المالية العالمية عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ تركز إلى حد كبير على تشجيع الاستثمار مما وصل بمعدل الاستثمار إلى ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وأدى ذلك إلى الحفاظ على النمو لفترة، ولكنه أسفر عن طاقة زائدة في كل قطاعات الاقتصاد. وتتوافر الآن أعداد كبيرة من الوحدات السكنية الشاغرة، كما أن معدل الاستفادة من الطاقة الإنتاجية منخفض في قطاع الصناعة الثقيلة، وهناك قدر كبير من البنية التحتية غير المستخدمة بالكامل، مثل الطرق السريعة في المدن الصغيرة ومراكز المؤتمرات في المدن التي لا يوجد فيها طلب على هذه المراكز. وبسبب الطاقة الزائدة، فمن الطبيعي أن تتباطأ وتيرة الاستثمار ويتأثر النمو الاقتصادي الكلي. وقد كان لتباطؤ النشاط في الصين أثر مباشر على إفريقيا لأنه ساهم في تراجع أسعار المنتجات الأولية وتقلص أحجام الصادرات في الاقتصادات الإفريقية.

ولكن أخبار ضعف الاقتصاد الصيني الصناعي القديم أثناء النصف الأول من عام ٢٠١٥ وازنتها بعض الأخبار الإيجابية على مستوى الاقتصاد الجديد. فعلى عكس الصناعة، حققت قطاعات الخدمات نموا سريعا. ويستهلك قطاع الأسر معظم مخرجات الخدمات، ويلاحظ أن دخل الأسر شهد ارتفاعا مطردا على مدار العقود الثلاثة الماضية. ومع ذلك، لا بد أن يؤدي تباطؤ الاستثمار إلى بعض التداعيات على توظيف العمالة والدخل والاستهلاك.

ورغم أن تباطؤ الاقتصاد الصيني أضر بالصادرات الإفريقية وأسعار التصدير، فمن المحتمل أن يحمل في طياته بعض الأنباء الإيجابية. فتباطؤ الاستثمار المحلي في الصين يعني أن الصين لديها حاليا رأسمال أكبر يمكن أن تستثمره في الخارج. ورغم أنه من المتوقع لمعدل الاستهلاك أن يرتفع بالتدريج في الصين، فمن المرجح

كانت استثنائية. فتقرير خبراء الصندوق المعني بمشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥ مع الصين يتوقع فائضا في الحساب الجاري قدره ٣٣٧ مليار دولار. وقد تراجعت احتياطات البنك المركزي حتى سبتمبر بمقدار ٣٢٩ مليار دولار. ويتيح الرقمان معا تقديرا مبدئيا لصافي التدفقات الرأسمالية الخارجة قدره ٦٦٦ مليار دولار.

وإذا لم تحقق الصين تحولا سلسلا إلى نموذج جديد للنمو، فستظل مصدرا كبيرا لرأس المال على المدى القصير ولكنها لن تحقق نموا بنفس المعدل على المدى المتوسط إلى الطويل، ومن ثم لن تصبح مصدرا مهما لرأس المال. وسيكون نجاح الصين في استعادة التوازن نتيجة أفضل لها ولبقية العالم النامي أيضا. ■

وينجي شن تعمل اقتصادية في الإدارة الإفريقية بالصندوق. وديفيد دولار زميل أول في مركز الصين التابع لمؤسسة بروكينغز. أما هيواي تانغ فهو أستاذ مساعد للاقتصاد الدولي في كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز.

يستند هذا المقال إلى ورقة عمل أصدرتها مؤسسة بروكينغز في أغسطس ٢٠١٥ بعنوان «لماذا تستثمر الصين في إفريقيا» أدلة على مستوى الشركات»، من إعداد وينجي شن، وديفيد دولار، وهيواي تانغ.

المراجع:

International Monetary Fund (IMF), 2015, Regional Economic Outlook: Africa (Washington, April).

United Nations Conference on Trade and Development, 2015, World Investment Report.

أن تتوافر لديها مدخرات تتجاوز الاستثمار في المستقبل المنظور، مما يعني أنها ستواصل تقديم رأس المال لبقية العالم. ويمكن أن يحدث هذا بصورة منظمة إلى حد كبير. وقد وضعت السلطات مجموعة من الإصلاحات الطموحة التي يتوقع أن تيسر التحول من النمو الذي يقوده الاستثمار إلى نموذج أكثر اعتمادا على نمو الإنتاجية ونمو الاستهلاك. وتتضمن الخطط الموضوعية عددا من الخطوات لتشجيع النموذج الجديد. فعلى سبيل المثال، للسماح بمزيد من المرونة في حركة العمالة، تخطط السلطات لتخفيف القواعد التي تربط بين المزايا الحكومية المقدمة للأسر بالمنطقة المسجلة فيها كل أسرة، كما تنوي السلطات إدخال إصلاح مالي لتحسين تسعير رأس المال وتوجيهه لأكثر الاستخدامات كفاءة، وفتح قطاع الخدمات، وهو قطاع لا يزال مغلقا في معظمه أمام التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي.

ومن المتوقع أن يؤدي التحول السلس إلى تمكين الصين من مواصلة النمو بمعدل يتراوح بين ٦ و ٧٪ في العقد القادم. ولن يعني ذلك زيادة الطلب على الطاقة والمعادن بنفس المستوى السابق، ولكنه سيصبح مصدرا مستقرا للاستثمار المباشر في البلدان الأخرى. وستضطر إفريقيا للمنافسة على حصتها من خلال الاستثمار في البنية التحتية، وإدخال تحسينات على مناخ الاستثمار، وتعزيز رأس المال البشري، لأننا خلصنا إلى أن البلدان التي تمتلك رأسمال بشري أكبر تجذب قدرا أكبر من الاستثمارات الصينية ذات المهارات العالية. غير أن الأمور يمكن أن تؤول إلى نتائج أكثر سلبية. فللمرة الأولى، يصبح الاستثمار الصيني في الخارج أكثر بكثير من الاستثمار في الداخل؛ ويعتبر تباطؤ الاقتصاد المحلي جزءا من السبب، حيث إن الشركات الصينية المحلية تبحث عن الربح في أماكن أخرى. والواقع أن صافي التدفقات الرأسمالية الخارجة من الصين في عام ٢٠١٥



COLUMBIA | SIPA

School of International and Public Affairs

PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Jan Svejnar, Andrés Velasco, and many others.

A 12-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises

The 2016–2017 program begins in late May of 2016. Applications are due by January 5, 2016.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | sipa.columbia.edu/pepm
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu